

## علاقة العلم بالخطاب الديني

د. العربي بن الشيخ

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية

مقدمة:

الدين من وضع الله موجه للإنسان، الخطاب فيه لدوي العقول السليمة يسوف سلوكهم إلى ما فيه خير؛ ومن ثم جاءت مادة الدين أقالاً تحمل أوامراً بالفعل والتترك، وأخباراً عن غيب لا يتوصل إليه الإنسان بمعرفته الذاتية إلا بواسطة مصدر خارجي وهو الوحي.

العلم هو موضوع الكون وما يحوي من خلائق وهو فعل الله، ومن وضعه، لذلك لا يخالف العلم خير وتقرير الدين؛ لأنهما من مصدر واحد، فالأول قوله والثاني فعله، وعلى ذلك كل مقارنة بينهما تعود لأحد أمرين؛ إما عدم فهم واستيعاب لنصوص الدين، أو خطأ في المقولة النسوية للعلم. لأن العلم ما هو إلا كشف عن حقيقة موجودة في الواقع خلقها الخالق ووضعها منتظمة وفق ناموس منضبط.

لقد جعل الله مكانة خاصة للعلم والعلماء في دينه وحياتهم بتقدير وتكليف دون سواهم، خطورة دورهم في بيان المعارف المتعلقة بأقواله وأفعاله سبحانه وتعالى. وبين في كتابه أنهم أقرب الناس إليه في خوفهم ومعرفة الحقيقة فقال: "وَمِنَ النَّاسِ وَالذُّرَابِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ" (28 فاطر) أهم خصائص الخطاب الديني:

تقوم جميع الحقائق العلمية والمعتقدات في الإسلام على قواعد مضبوطة لا تخالف المعقول مصدرها الوحي (القرآن الكريم والسنة الشريفة) لأنه الخير المنقول عن الخالق، وبالتالي ينفي التعارض بين الخير المقروء والواقع المنظور، هذا هو المبدأ الأساسي الذي انطلق منه العلماء المسلمون في بحوثهم لا اعتبار أن الكشف عن طبائع المخلوقات وقوانين الطبيعة دلالة محسنة يدركها العقل، ويتصورها لبيان حقائق الوحي المنقول " و إذا خرجنا هذه النظرة من الكتاب والسنة تمكنا من معرفة خصائص الميزة للإسلام التي تظهر الفروق بينه وبين غيره من الأديان والمذاهب والفلسفات<sup>1</sup> كما تبين لنا الاختلافات والمواقفات بينه وبين الحضارة الغربية الحديثة التي تعتمد على الكشوف العلمية التجريبية: فأول المواقفات

الحث على طلب العلم الطبيعي وتحصيله وتسخير القوانين الطبيعية التي تربط بين أجزاء هذا الكون فيما يخدم الإنسان، ويوفر له الرفاهية في معاشه، أما الفوارق فهي: أن جعل الإسلام طلب العلم مقيدا، بأخلاق تجلب المنفعة وتحقق المصلحة، وتدرا المفسدة وبذلك يكون تحصيل هذا العلم وسيلة للخير، وجعله الله في كتابه آيات تدل على قوة الإيمان به، وإدراك عظمته في خلقه لقوله تعالى: «قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» (20 العنكبوت) وقوله تعالى: «سُرُّبِهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَّهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفُ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ» (53 فصلت) وهذا الأمر يتطلب شروطا تؤهل طلب وطالب العلم.

### أولاً - التأهيل للبحث:

تبعاً لتعاليم الوحي استنبط المسلمون من نصوص الوحي شروطاً للتعلم ولطالبيه، وضوابط تضبط المعارف منهجاً وموضوعاً لكل علم<sup>2</sup>، فالشروط أولها أن يكون العلم نافعا؛ أي يتحقق من طلبه مصلحة للعباد، وثانيها يشترط في الباحث أن يكون أميناً وصادقاً، وله القدرة على استيعاب العلم الذي يحمله، ومن ثم كان العلماء المسلمون الأوائل ينتقون تلاميذهم ويوصونهم بعدم تعليم من تفتقد فيه هذه الأوصاف درء لاستغلالها في المفاسد، وإثارة الفتن. ونحن نعلم قطعاً أنه لا يخلو عصر من الأعصار من علماء يرون أن في الشرع أشياء لا ينبغي أن يعلم بحقيقتها جميع الناس<sup>3</sup>.

لقد نظم الشافعي هذه القواعد نظماً فقال:<sup>4</sup>

العلم من فضله، لمن خدمه	أن يجعل الناس كلهم خدمه
فواجب صوته عليه كما	يصون في الناس عرضه ودمه
فمن حوى العلم ثم أودعه	بجهله غير أهله ظلومه

وقال في أخلاق طالب العلم:<sup>5</sup>

أخي لن تنال العلم إلا بسة	سأتيك عن تفصيلها بيان
ذكاء وحرص واجتهاد وبلغه	وصحية أستاذ، وطول زمان

وقال<sup>6</sup>:

تصير على مر الجفأ من معلم	فإنه رسوب العلم في نقراته
ومن لم يذق مر التعلم ساعة	تجرع ذل الجهل طول حياته

وقال في آداب المعلم:<sup>7</sup>

ولا انثر الدر النفيس على الغنم	ساكم علمي عن ذوي الجهل طاقتي
وصادقت أهلا للعلوم وللحكم	فإن يسر الله لي الكريم بفضلته
والأفمخزون لذي ومكتم	بشت مقيدا واستفدت وداهم
ومن منع المستوجيبين فقد ظلم	فمن منح الجهال علما أضعاه

ومن تلك الشروط للعلم والتعلم خلص الملمون إلى وضع منهج قوي يضبط المعلم في موضوعه ومؤداه فأول ما قام به العلماء صنفوا العلوم إلى علوم شرعية تناول دراسة الكتاب والسنة، في علم التفسير والأصول والفقه وعلوم الحديث، وعلوم طبيعية تناول علم الطب والأحياء والكيمياء والرياضة... الخ، ومن القواعد الضابطة لعلوم الشريعة استخرجوا قواعد عامة في المنهج أهمها الاستقراء والتجربة، حيث لا تعمم نتيجة إلا بعد استقراء عمومها في حالتها، أو بعد إجراء تجرية تكرارها في ظروفها، وكانت أهم مميزات منهج الباحث الموضوعية المتعلقة بنتائج البحث، وتقبل النقد في الدراسة، والاحتكام إلى الأدلة القاطعة المخرجة من المدخل الذاتي؛ أي تقرر النتيجة تبعاً للأدلة والمراجعات للمفهوم المتوصل إليه<sup>8</sup>، وذلك مستخلص من القرآن الذي "رفع المستوى العقلي للمسلمين ووجههم إلى اكتشاف المجهول عن طريق مشاهدة الواقع والتأمل فيه فأحصب الحركة الفكرية"<sup>9</sup> بأهم القواعد الاستدلالية في تخرج النتائج العلمية التي تخص غير المنصوص عليه بواسطة القياس وتحديد العلة، وبهذه الضوابط في البحث الشرعي استطاع المسلمون أن يستخرجوا المنهج التجريبي في كثير من العلوم وخاصة الفنون التطبيقية.<sup>10</sup> المضبوطة بنواميس طبيعية أودعها الخالق فيها ورفض المسلمون بطلان كل ما لم يتوصلوا إليه، وإنما بذلوا الجهد في تحقيق الأدلة التي يقوم عليها أو يبطل قال أبو بكر الرازي في ذلك: "لا ينبغي لنا أن ندع شيئاً نؤمل فيه تقع من أجل أن قوما جهلوا وتعدوا، وقد كان الواجب عليهم لو كانوا أهل رأي وثبت أن لا يبتدروا إلى إنكار ما ليس عندهم على بطلانه برهان"<sup>11</sup>. يطبق هذا المنهج في المعقول واخس أما المنقول الخارج عن الإدراك فالتحقق فيه والبرهان على صحته ينصرف إلى دراسة الرواية، وضبطها وصحة تأويلها الذي يعتمد على ثلاثة دلائل: الخطابية، والجدلية، والبرهانية. كل دليل يختص بنوع من الناس فمن كان من أهل الخطاب، أو اجدل فضرب له الله في الكتاب أمثاله وأشياها؛ أما العلماء فيعتبرون

بالبرهان فما تقرّر شيء في الشرع لا يجوز تأويله لأن تأويله خطأ عثل يوم الحساب مفهومة من ظاهر اللفظ<sup>12</sup>، وبناء على هذه المناهج تكون العلوم الشرعية والعقلية تخدم أكبر قضية في الدين وهي: توحيد الله وما يتبعها من قضايا أما العلوم الطبيعية فهي تخدم قضية الاستحلاف في الأرض التي مفادها توحيد الخالق، والاهتداء بهديه ومن هنا تتوجه العلوم الطبيعية إلى دراسة الموجودات لاستخراج المنافع الكامنة فيها وتسخيرها لتحصيل المصالح العامة والخاصة، وليس لإثبات الحقائق المنقولة بالرواية في الوحي إلا من باب تقريب تصور بعض جوانبها ذهنياً لبيان وجه الإعجاز المستمر عبر الزمان.

### ثانياً - أسس ربط العلوم الطبيعية بالشرعية:

يوجد رأيان عند علماء المسلمين في تفسير نصوص الوحي بنتائج الكشوف العلمية فمنهم من عارض الاستدلال بالكشوف على تحريج معاني ودلالات النصوص، ومنهم من رأى أن الاستشهاد بما يبين الإعجاز العلمي الملازم لنصوص القرآن والأحاديث، ويعد الدليل على استمرار المعجزة الخالدة؛ إن جيل الصحابة وهم المعاصرون للتزيل لا يمكن عدّهم معارضين أو مؤيدين؛ لأن القرآن وأحاديث الرسول ﷺ كانت تواكب الأحداث، أما أخبار الغيب فكانوا يتقبلونها بالتسليم، ومن هذا الموقف السليم بالنسبة لهم استدل المعارضون على أصالة رأيهم مثل الشاطبي، الذي يرى أن القرآن عربي والسنة عربية في الألفاظ والأسلوب والمعنى فلا يصبح استدلال على استنباط إلا بما سلك به بمسلك كلام العرب<sup>13</sup>، وذهب إلى معارضة استخدام العلوم والفنون في بيان معاني نصوص الوحي، وضبط موقفه بموقف السلف من الصحابة وشنع باللاحقين الذين أضافوا في التفسير بعض العلوم الطبيعية<sup>14</sup> فقال:

" إن كثيراً من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين من علوم الطبيعيات، والتعاليم والمنطق وعلم الحروف وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهاها وهذا إذا عرضناه على ما تقدم لم يصح، ولهذا فإن السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلم أحد منهم في شيء من هذا المدعى، سوى ما تقدم وما ثبت فيه من أحكام التكليف، وأحكام الآخرة وما يلي ذلك ولو كان لهم في ذلك خوض ونظر لبغنا منه ما يدلنا على أصالة المسألة إلا أن ذلك لم يكن، فدل على أنه غير موجود

## علاقة العلم بالخطاب الديني

عندهم، وذلك دليل على أن القرآن لم يقصد فيه تقرير لشيء مما رغبوا<sup>15</sup>. ثم بين أن المعاني التي لا عهد للعرب غير معتبرة. فقال: "ربما استدلوا على دعواهم بقوله تعالى: (وتولنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) (89 النحل) وقوله تعالى: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) (38 الأنعام)... فأما الآيات فالمراد بها عند المفسرين ما يتعلق بحال التكليف والتعب، أو المراد بالكتاب في قوله: (ما فرطنا في الكتاب من شيء) اللوح المحفوظ ولم يذكروا فيها ما يقتضي تضمنه لجميع العلوم العقلية والعقلية... فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه. كما أنه لا يصح أن ينكر عنه ما يقتضيه... فمن طلبه بغير ما هو أداة له ضل عن فهمه وتقول على الله ورسوله فيه<sup>16</sup>.

كذلك عارض محمد حسين الذهبي التفسير العلمي لنصوص القرآن من الجوانب الآتية: - إن إضافة معاني جديدة لألفاظ القرآن يؤدي إلى توسع دلالاتها عن ما هي معروفة عند العرب أثناء التزويل وهذا لا يعقل لأنه جعل لتلك الألفاظ معاني جديدة واصطلاحات حادثة.

- من الناحية البلاغية التي هي مطابقة مقتضى الحال، والتفسير العلمي يغير عن بلاغة القرآن: وذلك بغرض إما أن العرب يجهلون هذا المعنى وهذا يجعل القرآن غير بليغ، وإما أن تكون معلومة لديهم أثناء التزويل. فلم لم تحدث فضة علمية شاملة في تلك الحقبة، ولم تأخرت بعد ذلك بزمن.

- وكذلك من جانب العقائد فتطور المصطلحات والدلالات يؤدي إلى تغيرها وهذا يشكك في القرآن.<sup>17</sup>

أما المؤيدون للتفسير العلمي لنصوص القرآن فمنهم من ذهب إلى الاستدلال بكل ما بلغه من فرضيات ونظريات حيث اخضع مفهوم النصوص لها دون ضابط أو قيد وهؤلاء وقعوا في الخطأ على خلاف المفسرين المعتدلين. مثل الفخر الرازي الذي اعتمد بعض الحقائق الثابتة واستعملها في المقارنة لتقريب التصور السليم حول مفهوم من مفاهيم الآية. ولم يقصر مفهومها على ذلك، بل أطلقه كقوله: "ما المراد من كون تلك الأيام الأربعة سواء؟ (10 فصلت) فتقول إن الأيام قد تكون متساوية المقادير كالأيام الموجودة في أماكن خط الاستواء وقد تكون مختلفة كالأيام الموجودة في سائر الأماكن"<sup>18</sup> استشهاد الرازي

بتسوية الأيام إذا كان مدلول اليوم حقيقة زمنية ومدلول لفظ سواء عائد إلى التسوية بين الأيام، وأطلقه إذا كان المقصود به غير ذلك.

ولقد وضع محمد الطاهر بن عاشور الإعجاز العلمي في تفسيره إذ قسمه إلى قسمين: "قسم يكفي فيه لإدراكه فهمه وسمعه وقسم يحتاج إدراك وجه الإعجاز فيه إلى العلم بقواعد العلوم فينبج للناس شيئا فشيئا ابتلاج أعضاء القجر على حسب مبالغ الفهوم وتطورات العلوم وكلا القسمين دليل على أنه من عند الله لأنه جاء به أمي"<sup>19</sup> وذلك لأن ألفاظ القرآن موجزة تتضمن معاني لم تف بها الأسفار الكثيرة والمحاطين به يقتضي أن يكون المفهوم الأصلي مفهوما لديهم وما زاد يفهم لدى من اكتسب آلة فهمه لأن عجابه لا تنقضي ومن وجب عدم قصر أنواع معانيه.<sup>20</sup>

وبالنظر في أقوال المعارضين والمؤيدين للتفسير العلمي أو الاستدلال بالكشوف العلمية في تفسير معنى من معاني نصوص الكتاب يمكن الجمع بين أوجه التعارض لتخريج ضوابط تحدد مجال استعمال نتائج الكشوف العلمية الطبيعية في بيان مفهوم النص وذلك بضبط محل الاستدلال بما في تخريج مفهوم من المفاهيم المتضمنة في ألفاظ الخطاب.

### الخاتمة:

- 1- نصوص القرآن وحي من الخالق علمه محيط فلا يقتضي التصويب، وعلم المخلوق محدود ونسبي في الصحة والخطأ.
- 2- يمكن الاستدلال بالحقائق العلمية في بيان وجه من معاني نص قطعي الدلالة.
- 3- التعارض بين نصوص الوحي قطعية الدلالة بدلالة الفرضيات يلغي الأخيرة.
- 4- إذا وجد تعارض بين نص قطعي الدلالة وبين حقيقة علمية دل على وجود خلل في بيان مفهوم أحدهما لا يمكن اعتماد الفرضيات العلمية في بيان النص الظني الدلالة إلا بإشارة وجود توافق في معنى من المعاني وترك المعنى المطلق قائم بلا تقييد.
- 5- وفي حالة توافق مفهوم لنص قطعي الدلالة مع مفهوم حقيقة علمية يكون بيانا له دون تقييد أو حصر للمعنى الجامع المطلق للنص عليه.

- التوفيق بين رأي المعارضين والمؤيدين ممكن إلى تخريج ضوابط وقواعد تحدد علاقة العلم بالخطاب الديني وما بينهما من رابطة ضرورية وأساسية تجعل المؤمن يطلب

تحصيل المعارف بصورة سليمة، وبوظفها في محلها الملائق، فيكون بذلك متعبداً لله يطلب العلم.

## الهوامش:

- 1 - محمد المبارك الإسلام والفكر العلمي، ص 22، ومصطفى الغلايني- الدين والعلم- المكتبة العصرية- صيدا. د. ط. ت.
- 2 - حسن صعب الإسلام وتحديات العصر، ص 9.
- 3 - ابن رشد، فصل المقال، ص 38.
- 4 - الشافعي، ديوان الشافعي، ص 98.
- 5 - الشافعي، ديوان الشافعي، ص 99.
- 6 - الشافعي، ديوان الشافعي، ص 41.
- 7 - الشافعي، ديوان الشافعي، ص 94-93.
- 8 - بركات محمد مراد، البرزخي فيلسوف، ص 95-108.
- 9 - عز الدين الخطيب، وآخرون، نظرات في الثقافة الإسلامية، ص 15-18.
- 10 - حيدر باعات، اسهام المسلمين في الحضارة الإنسانية، ص 80.
- 11 - حيدر باعات، اسهام المسلمين في الحضارة الإنسانية، ص 3-8-39.
- 12 - ابن رشد، فصل المقال، ص 46-52.
- 13 - الشاطبي، الموافقات، ص 1/44.
- 14 - معاذ بلدرم، مستندات التوفيق بين النصوص القرآنية وبين النتائج العلمية الصحيحة، المؤتمر العالمي الأول، تأصيل الاعجاز العلمي في القرآن والسنة اسلام اباد (25-28 صفر 1408هـ).
- 15 - الشاطبي، الموافقات، ص 2/79-80.
- 16 - المرجع السابق، ص 2/80-82.
- 17 - معاذ بلدرم، مستندات التوفيق بين النصوص القرآنية وبين النتائج العلمية الصحيحة، المؤتمر العالمي الأول تأصيل الاعجاز العلمي في القرآن والسنة، اسلام اباد (25-28 صفر 1408 هـ) ، ص 39-40.
- 18 - الفخر الرازي، التفسير الكبير، 103/27.
- 19 - محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ص 1/127.
- 20 - المرجع السابق، ص 1/45.